

المصفاة على سكان قطاع غزة أيضا ) ، دون ان يستطيع لعب اي دور مؤثر  
في تلك المناطق .

### « لا صلح ولا اعتراف »

وليس هذا هو الدور الوحيد المطلوب اسرائيليا من الاردن ان يلعبه ، اذ ان  
هناك مشكلة التمثيل الفلسطيني أيضا . وكانت هذه المشكلة قد ثارت بشكل  
حاد في اعقاب حرب تشرين ، عندما اضطر حزب العمل الاسرائيلي الحاكم  
الى ان يعلن ، في برنامجه الانتخابي ، انه لا بد من ايجاد حل لمشكلة  
« الهوية الفلسطينية » .

ان الاعلان عن النية في ايجاد حل لمشكلة « الهوية الفلسطينية » لا يعني ،  
عمليا ، اي تغيير جوهري في الموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين ، وهو  
الموقف المتجاهل لوجودهم والمتنكر لحقوقهم ، خصوصا وان الاعلان جاء نتيجة  
لضغوط داخلية وخارجية لم يكن في وسع حكام اسرائيل تجاهلها . ولذلك  
سرعان ما جاء الشرط الاخر المكمل له : على هذا الحل ان يتم في  
اطار المفاوضات مع الاردن فقط ، دون الاعتراف بأية جهة اخرى كممثل  
للفلسطينيين كائنة من كانت .

وجذور هذا الموقف الاسرائيلي عميقة للغاية وتعتبر من الركائز الاساسية  
للسياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب . لقد قامت اسرائيل على  
أساس تجاهل الفلسطينيين وعدم الاعتراف بحقوقهم القومية ، واعتبارهم  
مجرد « سكان في ارض - اسرائيل » ، يفقدون حقوقهم في العيش في فلسطين  
حال مغادرتها . ولهذا فان الاعتراف بحقوق قومية للفلسطينيين ووجود  
ممثلين شرعيين لهم ، مهما كانوا « معتدلين » ، يعتبر مسألة خطيئة  
للغاية من وجهة النظر الاسرائيلية ، اذ قد يؤدي ذلك الى اعادة فتح الدفاتر  
القديمة واثارة القضية الفلسطينية من جذورها ، اي منذ بداية الغزو الصهيوني  
لفلسطين . ولذلك فان اسرائيل ليست على استعداد للاعتراف بأية جهة  
فلسطينية كطرف في المفاوضات معها ، مهما كان تشكيلها ، لانه ليس هناك  
من ضمان يكفل عدم لجوء ممثلي الفلسطينيين ، بعد الاعتراف بهم بهذه  
الصفة ، الى طرح القضية من جذورها ، وبشكل يشمل « كامل التراب  
الفلسطيني » ( وربما المياه الاقليمية ايضا ) - على حد ما جاء في قرارات  
المجالس الوطنية السابقة . وكان رابين قد علق على مسألة رفض الاعتراف  
الاسرائيلي بالفلسطينيين بقوله ، بطريقة ابذاء الصابرا التصويرية : « ليست  
هناك سيدة شبه حامل ، اما انها حامل او غير حامل » . واسرائيل « غير  
حامل » بأي نوع من الاعتراف بالفلسطينيين . ومن هنا التشديد الاسرائيلي  
على دور الاردن في المفاوضات ، اذ ان الاردن لا يملك ، دوليا ، اية حقوق